

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/42
6 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٢٨٠٩ لمجلس الأمن، المعقدة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون"، أدى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى البيانين اللذين أدى بهما رئيس المجلس في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/PRST/1997/29) وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/PRST/1997/36) عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧. ويدين الإطاحة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كيه المنتخبة ديمقراطياً ويطلب إلى العصبة العسكرية الحاكمة اتخاذ خطوات فورية لإعادة تنصيب تلك الحكومة دون قيد أو شرط. ولا يزال المجلس يساوره بالقلق إزاء الحالة في سيراليون، التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تنفيذ اتفاق أبيدجان الذي لا يزال يشكل إطاراً صالحاً لحل السلام وتحقيق الاستقرار والمصالحة في سيراليون.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجنة وراء الخارجية الأربع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما بذله من جهود للتفاوض في أبيدجان مع ممثلي العصبة العسكرية الحاكمة خلال الفترة ١٧ - ١٨ تموز/يوليه و ٢٩ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ويؤكد من جديد تأييده الكامل لأهداف هذه الوساطة. ويعرب عن بالغأسفه لأنهيار هذه المحادثات، ويرى أن مسؤولية هذا الفشل تقع بكمالها على عاتق العصبة العسكرية الحاكمة التي رفضت التفاوض بنية حسنة.

"ويرى مجلس الأمن أن محاولة العصبة العسكرية الحاكمة فرض شروط لإعادة تنصيب الحكومة المنتخبة ديمقراطياً محاولة غير مقبولة، ويطلب إلى العصبة الحاكمة أن تتخلى عن اعتزامها المعلن البقاء في السلطة وأن تستأنف، دون إبطاء، المفاوضات مع لجنة وراء الخارجية الأربع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

"وفي حالة عدم وصول رد مرض من العصبة العسكرية الحاكمة، سوف يكون مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ التدابير الملائمة بهدف إعادة تنصيب حكومة الرئيس كيه المنتخبة ديمقراطياً.

"وما زال مجلس الأمن يساوره بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سيراليون وإزاء استمرار نهب ومصادرات إمدادات الإغاثة التابعة للوكالات الدولية. ويطلب إلى العصبة العسكرية الحكومية أن توقف تدخلها بجميع أنواعه في توصيل المساعدة الإنسانية إلى شعب سيراليون. ويدين المجلس استمرار أعمال العنف والتهديد به من جانب العصبة الحكومية ضد السكان المدنيين والرعايا الأجانب وأفراد فريق الرصد التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويدعو إلى وضع حد لأعمال العنف هذه. كما يعرب المجلس عن قلقه إزاء الآثار المترتبة على استمرار تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وبخاصة غينيا، بسبب الأزمة في سيراليون. ويطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تمد يد العون إلى هذه البلدان في تصديها لتلك المشكلة.

" وسيبقى مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي".

— — — — —